A

April 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة الزراعة

الدورة الثالثة والعشرون

روما، 21-25 مايو/أيار 2012

الخيارات المتاحة للحوار بين أصحاب المصلحة دعماً للتنمية المستدامة للثروة الحيوانية

الموجز التنفيذي

تصف هذه الوثيقة كيف تطوّر طلب مُقدَّم من لجنة الزراعة إلى منظمة الأغذية والزراعة للبحث في خيارات ملائمة لإقامة حوار بين أصحاب الشأن دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية، فتحوّل إلى عملية تشاركية تركّز على التوصّل إلى توافق في الآراء بين أصحاب الشأن في القطاع، والإجراءات الجماعية التالية بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد في قطاع الثروة الحيوانية لدعم سبل كسب العيش، والأمن الغذائي في الأجل الطويل، والنمو الاقتصادي، مع صون النتائج الأخرى في مجال البيئة والصحة العامة في الوقت ذاته.

وتستند الوثيقة بعنوان "جدول الأعمال العالمي المساند للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية" إلى مفهوم أن نمو الطلب على المنتجات الحيوانية سوف يستمر على الأرجح طيلة عقود، فيما يتواصل نمو المداخيل وعدد سكان العالم. وسيتوجّب تلبية هذا النمو في الطلب في ظلّ قاعدة محدودة، ومتناقصة أحياناً، من الموارد الطبيعية، فضلاً عن ضرورة الاستجابة إلى تغيّر المناخ، على صعيد التكيّف مع آثاره وتخفيفها. ولهذه الغاية، يقترح جدول الأعمال العالمي إدخال تغييرات على الممارسات من خلال تغييرات مؤسساتية وسياساتية، ومن خلال البحوث والتنمية، وبناء القدرات والاستثمارات المصاحبة التي من شأنها أن تفضي إلى مكاسب في كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وإلى خفض كثافة الانبعاث، مع توفير منافع اجتماعية، واقتصادية، وصحية في الوقت ذاته. وجدول الأعمال العالمي مفتوح لجميع أصحاب الشأن الذين يوافقون على أهدافه، ومجالات التركيز فيه، ونوع الإجراءات التي يتّخذها، بما في ذلك تقاسم المعلومات، ووضع قياسات، وتقييم الموارد، وتبادل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتحليل السياسات وتطويرها، والتواصل، والإرشاد. ويتفّق أصحاب الشأن على أن الميزة النسبية التي يتّسم بها جدول الأعمال العالمي تكمن في تعزيز الشراكة، والتفاعل، وإجراءات توافق الآراء بما يحول دون ازدواجية الجهود، ويزيد من تأثيره على جداول أعمال البحوث والتنمية.

ويُطلب إلى اللجنة إعطاء التوجيهات بشأن ملاءمة جدول الأعمال العالمي دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية كمحفّز لتحسّن أداء هذا القطاع، وبشأن طبيعة ومستوى مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في هذه المبادرة المتعدّدة الأطراف.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الإجراء المقترح اتخاذه من قبل اللجنة

يُرجى من اللجنة:

- إستعراض طبيعة جدول الأعمال العالمي، ونطاقه الواسع، وتركيزه المواضيعي.
- إستعراض خطوط العمل العريضة المتوخّاة في إطار جدول الأعمال العالمي، وتحديد مستوى مشاركة منظمة الأغذية والزراعة. ويُطلب إلى اللجنة إعطاء التوجيهات على وجه الخصوص حول المسائل التالية:

(أ) ملاءمة المشاورات المتعددة الأطراف والإجراءات المقترحة دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية لتحفيز تحسين معجَّل ومستهدف لأداء قطاع الثروة الحيوانية، واقتراح الأمانة ذات الصلة بتشجيع البلدان الأعضاء على التعاون مع جدول الأعمال العالمي ودعمه، وباعتبار هذه العملية مساهمة ملموسة في مبادرة تخضير الاقتصاد من خلال الزراعة، والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة (من قبيل مؤتمر ريو+20[1])؛

(ب) اتساق الأولويات المواضيعية والنشاطات المتّفق عليها لأصحاب الشأن، والتي يلحظها جدول الأعمال العالمي؛

(ج) التأكيد على مشاركة المنظمة الأساسية في هذه المبادرة المتعددة الأطراف، والاضطلاع بدور أمانتها عند الضرورة، ضمن مخصّصات الميزانية المتفّق عليها؛

(د) الأسلوب الذي ستعتمده الأمانة لرفع تقرير حول التقدّم المحرز في جدول الأعمال العالمي، وحول أي متطلّبات لإجراء حكومي دولي ذات الصلة، إلى اللجنة في دورتها التالية؛

(هـ) إحالة قرار إنشاء هيئة فرعية للجنة الزراعة تكون معنية بمسائل متّصلة بقطاع الثروة الحيوانية حتى ذلك الحين.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى

Henning Steinfeld

رئيس فرع معلومات الثروة الحيوانية، وتحليل سياسات القطاع

هاتف: +39-0657054751

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)

أولاً– معلومات أساسية

1 – أعادت لجنة الزراعة التأكيد، في دورتها الثانية والعشرين، على الدور الجوهري الذي تؤديه الثروة الحيوانية في الأمن الغذائي وسبل كسب العيش، على الصعيدين العالمي والوطني. وطلبت مواصلة عمليات التحليل القطاعي، وتقديم الدعم السياساتي والمؤسساتي إلى البلدان الأعضاء، في إطار الهدف الاستراتيجي باء (زيادة الإنتاج الحيواني المستدام). وأكّدت اللجنة أن المنظمة، ضمن قدرتها وولايتها، هي في موقع يخوّلها معالجة القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المعقّدة بصورة متوازنة وشاملة، والتسويات المرافقة لهذا القطاع. واتّفقت اللجنة على أن تشرك المنظمة بصورة ناشطة في المشاورات لمواصلة الحوار العالمي مع مجموعة واسعة من الأطراف المتعددة بهدف توضيح تعريف أهداف القطاع لتحديد مسائل متصلة بإجراءات حكومية دولية. وأجّلت اللجنة أي مناقشات إضافية حول اقتراح إنشاء هيئة فرعية، أو مجموعة عمل مخصّصة معنية بالثروة الحيوانية، إلى دورتها التالية.

ثانياً– التقدّم المحقَّق حتى الآن

2– أقامت المنظمة مشاورات من خلال مجموعة من المنتديات، بما فيها مشاورتين عالميتين، عُقدت الأولى في مايو/أيار 2011 في البرازيل، والأخرى في ديسمبر/كانون الأول 2011 في تايلند. وقد ضمّت هذه المشاورات مجموعات مختلفة من أصحاب الشأن، وشملت حكومات معنية، ومنظمات أطراف فاعلة في القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية، وأوساط أكاديمية، ومنظمات بحوث، ومنظمات حكومية دولية (منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والاتحاد الأفريقي). وكذلك، نظّمت المنظمة اجتماعات مع أصحاب شأن مختلفين حول وضع قياسات ملائمة متصلة بقضايا الثروة الحيوانية–البيئة، والرفق بالحيوان، ومسائل متصلة بنوع الحيوان، وتوافر العلف، والجودة والسلامة، وإنتاج الدواجن لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، وقد وفّرت هذه الاجتماعات المعلومات للمشاورات العالمية.

3– ولمساعدة المنظمة في جهودها للتشاور مع أصحاب الشأن، ولاستكشاف مجالات العمل الجماعي، وتطوير أشكال ملائمة لمشاركة أصحاب شأن متعددّين، بادر بلدان عضوان، هما سويسرا وهولندا، إلى توفير الدعم من خلال صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة، في حين أن أصحاب شأن آخرين ساهموا عن طريق توفير منشآت، ومواد، وموارد بشرية. ويعرض المرفق ألف لتوافق الآراء الذي تمّ التوصّل إليه في المشاورات الآنفة الذكر. وتوصّل أصحاب الشأن الذين شاركوا في المشاورات إلى اتفاق حول النطاق والمسائل الجوهرية، وطبيعة المشاركة، والنشاطات الرئيسية في الإجراءات الجماعية. وهم يعتزمون المشاركة في "جدول الأعمال العالمي دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية"، المُشار إليه في المرفق ألف أدناه، بدءاً من الفقرة 7.

4– وإن مشاركة المنظمة في جدول الأعمال العالمي لن تساعد المنظمة على إنجاز مهمتها من خلال تعزيز التآزر بين أقسامها الفنية، وترسيخ ميزاتها النسبية، ووظائف خدماتها فحسب، إنما أيضاً من خلال: (1) وضع آليات فعالة لبناء التحالفات والحوار مع أصحاب الشأن في القطاع الذين لا يشاركون بشكل ناشط حالياً في عمليات المنظمة؛

(2) تقاسم المعارف وتطويعها، وتجربة نهج جديدة مع أصحاب الشأن المذكورين؛ (3) توفير المعلومات للعمليات الحكومية الدولية في المنظمة حول تنمية قطاع الثروة الحيوانية، وتوجيه هذه العمليات، وإثرائها. أمّا الروابط المباشرة التي يلحظها جدول الأعمال العالمي للبرمجة الإقليمية والقطرية، من خلال تنسيق إجراءات أصحاب الشأن على نحو متماسك على الصعيد اللامركزي، فهي تشكل أمثلة على كيفية ترسيخ وظائف المنظمة المعيارية في العمل الميداني. كذلك، من الضروري تعزيز تفاعلات مهمة مع برامج أساسية أخرى تقوم بها المنظمة في قطاع الثروة الحيوانية، وبشكل خاص مبادرة "صحة واحدة"، وخطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، إضافة إلى عمل المنظمة المتصل بالتفاعل بين المحاصيل والثروة الحيوانية والمساواة بين الجنسين، والبناء على هذه التفاعلات.

ثالثاً- التوجيهات المطلوبة

5- استناداً إلى الوصف أدناه، يُرجى من لجنة الزراعة أن تستعرض طبيعة جدول الأعمال العالمي، ونطاقه الواسع، وتركيزه المواضيعي. كما يُرجى منها أن تستعرض خطوط العمل العريضة المتوخاة في إطار جدول الأعمال العالمي، وأن تحدّد مستوى مشاركة المنظمة. وتجدر الإشارة إلى أن عمل جدول الأعمال العالمي ليس رهناً بمشاركة المنظمة، على الرغم من أن المنظمة اضطّلعت بدور جوهري في وضعه من حيث التنسيق، والدعم الفني، وتوفير منصة مناسبة له.

6- ويُطلب إلى اللجنة، على وجه الخصوص، إعطاء التوجيهات بشأن المسائل التالية:

(أ) ملاءمة المشاورات المتعدّدة الأطراف لأصحاب الشأن، والإجراءات المُقتَرَحة دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية بهدف تحفيز تحسين معجَّل ومستهدف لأداء قطاع الثروة الحيوانية، واقتراح الأمانة ذات الصلة بتشجيع البلدان الأعضاء على التعاون مع جدول الأعمال العالمي ودعمه، وعلى اعتبار العملية مساهمة ملموسة في مبادرة تخضير الاقتصاد من خلال الزراعة، والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة (من قبيل مؤتمر ريو+20)؛

(ب) اتساق الأولويات والنشاطات المواضيعية المتفق عليها لأصحاب الشأن، والتي يلحظها جدول الأعمال العالمي؛

(ج) التأكيد على مشاركة المنظمة المركزية في هذه المبادرة المتعددة الأطراف، والاضطلاع بدور أمانتها عند الضرورة، ضمن مخصّصات الميزانية المتفّق عليها؛

(د) الأسلوب الذي ستعتمده الأمانة لرفع تقرير حول التقدّم المحرز في جدول الأعمال العالمي، وحول أي متطلّبات لإجراء حكومي دولي ذات صلة إلى اللجنة في دورتها التالية؛

(هـ) إحالة قرار إنشاء هيئة فرعية للجنة الزراعة تكون معنية بمسائل متّصلة بقطاع الثروة الحيوانية حتى ذلك الحين.

المرفق ألف– جدول الأعمال العالمي دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية

7– يلخّص النص التالي جدول الأعمال العالمي دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية. ومن المتوقَّع أن يتمّ إطلاق جدول الأعمال قبل نهاية عام 2012.

8– وقد اتّفق أصحاب الشأن على مفهوم أن نمو الطلب على المنتجات الحيوانية سوف يستمر على الأرجح طيلة عقود فيما يتواصل نمو المداخيل وعدد سكان العالم. وسيتوجّب تلبية هذا النمو في الطلب في ظلّ قاعدة محدودة، ومتناقصة أحياناً، من الموارد الطبيعية، فضلاً عن ضرورة الاستجابة إلى تغيّر المناخ، على صعيد التكيّف مع آثاره وتخفيفها. وكذلك، يمثل هذا النمو فرصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية سوف تستفيد منها بلدان عديدة. كما أن الثروة الحيوانية توفّر الكثير من الفرص التي ينبغي اقتناصها لتعزيز الأمن الغذائي ودعم سبل كسب العيش، علاوة على أنها تتّسم ببعد ثقافي مهم يجب أخذه في الاعتبار. كذلك من الضروري الإقرار بالمخاطر والمنافع الناشئة عن الصحة العامة في مجال تنمية قطاع الثروة الحيوانية، ومعالجتها.

9– واتّفق أصحاب الشأن على ضرورة اتخاذ إجراءات شاملة وطارئة للسماح لقطاع الثروة الحيوانية بتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والصحية، وقرّروا وضع جدول عالمي للأعمال دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية. ومن شأن جدول الأعمال العالمي هذا أن يواجه التحديات التي تطرحها الموارد الطبيعية في القطاع العالمي للثروة الحيوانية، وأن يهدف إلى تحسين كفاءة استخدامها. وقد تمّ تحديد الأراضي، والمياه، والمغذّيات كمجال التركيز الأوّل والأساسي.

10– وحدّد اصحاب الشأن مسألة استخدام موارد قطاع الثروة الحيوانية من بين الشواغل الرئيسية الواجب معالجتها بصورة شاملة وعاجلة. فالثروة الحيوانية تتنافس مع استخدامات غذائية وغير غذائية للأراضي، والمياه، ومغذيّات التربة. كما أن الثروة الحيوانية تستخدم الأراضي على نحو كبير، بصورة مباشرة من خلال المراعي، وبصورة غير مباشرة من خلال طلبها للعلف الذي يتمّ إنتاجه في الأراضي الزراعية. كذلك، تمثل الثروة الحيوانية مكوّناً مهماً من مكوّنات دورات المياه، وتؤثر على توافر المياه من خلال ما تتركه من وقع على الغطاء النباتي والتربة، ومن خلال استخدام المياه لرّي محاصيل العلف، والشرب، والخدمات المختلفة. وهي تؤثر أيضاً على نوعية المياه، وتؤدي دوراً بارزاً في توازن المغذيات العالمية والمحلية (النيتروجين، والفوسفور، وغيرها) من خلال إدارة النفايات ومحاصيل العلف. وتؤثر الثروة الحيوانية على التنوّع البيولوجي، لا سيما من خلال تغيير الموائل. كما أنها تشكل مصدراً مهماً لانبعاثات الغاز، في شكل غاز الميثان من الحيوانات المجترة والمخلّفات الحيوانية، والأكاسيد الأزوتية الناتجة عن إنتاج العلف والسماد الحيواني، وثاني أكسيد الكربون من خلال استخدام الأراضي ذات الصلة بالثروة الحيوانية، وتغيير استخدام الأراضي. وتتحمّل نظم الثروة الحيوانية بصورة خاصة، ولا سيما نظم الإنتاج الواسعة النطاق والقائمة على الأراضي، تبعات تغير المناخ.

11- واتفق أصحاب الشأن على بعض الاعتبارات الرئيسية التي تركّز على استخدام موارد قطاع الثروة الحيوانية: (1) إن سلاسل الأغذية الحيوانية، خاصة لدى استخدامها العلف من أراضي المحاصيل، هي في طبيعتها أقل كفاءة من سلاسل الأغذية النباتية؛ (2) غالباً ما يتمّ الإنتاج الحيواني الواسع النطاق في مناطق نائية، ممّا يعقّد تنظيم الموارد الطبيعية واستخدامها حين يتعطّل عمل آليات الوصول التقليدية إلى هذه الموارد؛ (3) غالباً ما يكون الإنتاج الحيواني المكثّف معزولاً عن قاعدة أراضيه الداعمة، ممّا يتيح ظهور تجمّعات وتركيز جغرافي، مع ما يستتبعها من مخاطر تلوّث البيئة. وتظهر هذه الميزات في التحديات التي يطرحها استخدام الموارد الخاصة بالثروة الحيوانية.

12- وسيكون جدول الأعمال مفتوحاً لجميع أصحاب الشأن الذين يوافقون على أهدافه، ومجالات التركيز فيه، ونوع الإجراءات التي يتّخذها، بما في ذلك تقاسم المعلومات، ووضع قياسات ملائمة، وتقييم الموارد، وتبادل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتحليل السياسات ووضعها، ونشاطات التواصل والإرشاد. ويشدّد أصحاب الشأن الذين شاركوا في المشاورات على القيمة المضافة المتأتية عن التعاون في ما بين أصحاب الشأن لإحداث تغيير في الممارسات، ممّا سوف يؤدي إلى مكاسب على صعيد كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مع توفير منافع اجتماعية، واقتصادية، وصحية في الوقت ذاته.

13- واتّفق أصحاب الشأن على إدراج كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في قطاع الثروة الحيوانية، بما يشمل نظم الإنتاج كافة وسلاسل القيمة بأكملها، كمجال تركيز مواضيعي في جدول الأعمال. وتُعرّف كفاءة استخدام الثروة الحيوانية على أنها كمية الأراضي، والمياه، والمغذيات، والطاقة، وموارد أخرى ضرورية لإنتاج منتج معيّن من الثروة الحيوانية؛ وهذا يشمل أيضاً كثافة انبعاث غازات الاحتباس الحراري، أي كمية الغازات المناخية المنبعثة في كلّ وحدة من المخرجات. ويتناول جدول الأعمال أساساً ثلاثة مجالات تركيز، لا سيما "سدّ الفجوة على صعيد الكفاءة"، و"إعادة قيمة المراعي"، و"باتجاه مستوى صفر من التصريف". وسيختلف التشديد النسبي والنهج المعتمد في كلّ مجال تركيز من منطقة إلى أخرى.

(أ) يقترح مجال التركيز *سدّ الفجوة على صعيد الكفاءة* تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد كفاءة استخدام الموارد من خلال توسيع نطاق المعارف القائمة لسدّ الفجوة بين معدلات الكفاءة الممكنة والمعدلات المحقَّقة فعلاً. وفي حين سوف تستمر الحدود التكنولوجية في التوسّع باتجاه الهامش الأعلى لمكاسب ممكنة في الكفاءة، ما زال العديد من المنتجين يطبقون ممارسات غالباً ما تكون غير كفوءة على نحو كبير. وكذلك، يمكن تقليص الخسارات والمخلفات في سلسلة الأغذية بصورة ملحوظة. لذا، وُضع جدول الأعمال للتركيز على سلاسل السلع ونظم الإنتاج التي تكون فيها فجوة الكفاءة كبيرة جداً، وحيث يكون تحسين التكنولوجيات مجدياً من الناحية التكنولوجية، وقابلاً للاستمرار من الناحية الاقتصادية. كما أن دمج الإنتاج الصغير الحجم والمجدي في سلاسل القيمة قد يفضي إلى منافع اجتماعية إضافية. ومن المتوقع أن تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاونيات، ضمن جهات أخرى، دوراً محورياً في نقل التكنولوجيا وتكييفها.

(ب) ويشير مجال التركيز *إعادة قيمة المراعي* إلى أن الإهمال المستشري لأراضي المراعي يمثل فرصة ضائعة. ويظهر هذا الإهمال في انتشار واسع للفقر في العديد من المناطق الهامشية، وفي مستوى متدنٍ من إنتاجية الأراضي والثروة الحيوانية، والتدهور الواسع النطاق للأراضي، وللمياه وموارد التنوّع البيولوجي. وإذا ما تمّت إدارة المراعي على نحو ملائم، وتمكينها بموجب تغييرات مؤسساتية وسياساتية، قد توفّر منافع ملحوظة وعديدة من حيث الموارد بشكل احتجاز الكربون، وحماية الخدمات المائية وتوفيرها، وحماية التنوّع البيولوجي على الصعيدين المحلي والعالمي. كما أن تمويل الكربون، وأشكالاً أخرى من السداد للخدمات البيئية، قد يكون محورياً لربط الأشخاص ونظم الإنتاج بفرص تهدف إلى رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز سبل كسب العيش. أمّا التغيير المؤسساتي، بما في ذلك آليات تمويل جديدة من نوع برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها[2] في البلدان النامية المُنشأة خصيصاً للمراعي، فقد يكون أساسياً لإطلاق هذه الطاقة.

(ج) ويهدف مجال التركيز *باتجاه مستوى صفر من التصريف* إلى إعادة تدوير المغذيات والطاقة الموجودة في السماد الحيواني واسترجاعها، وبخاصة من تشغيل كثيف ومحدود للثروة الحيوانية. ولا يحوّل الحيوان سوى جزء من المغذيات والطاقة، في حين أنه يتم رمي وفقدان ما بين 50 و90 في المائة من المغذيّات، وحوالى 30 في المائة من الطاقة في البيئة، ممّا يؤدي إلى تركيز المغذيات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري أمّا المغذيات التي يُعاد تدويرها، فهي تساعد على دمج مكوّنات الزراعة في مجالي المحاصيل والثروة الحيوانية، وزيادة خصوبة التربة وإنتاجية النباتات، واستبدال الأسمدة المعدنية. وتساهم الطاقة المسترجعة في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحلّ محلّ الوقود الأحفوري. ومن المقترح أن تتناول خطوط العمل العريضة التخطيط المكاني بحيث تولّد فرصاً لاستخدام المخلفات الحيوانية في المحاصيل، ولتعزيز السياسات العامة وهياكل الحوافز.

14- ولغاية تحديد مسار التغيير باتجاه تعزيز الاستدامة، يمكن تجميع المدخلات في الإنتاج الحيواني على نحو ملائم ضمن مدخلات الموارد الطبيعية والمدخلات من فعل الإنسان. وتشمل هذه الأخيرة العمل، ورأس المال، والبنية التحتية، وبشكل خاص المعرفة والتكنولوجيا. أمّا الموارد الطبيعية فتضمّ الأراضي، والمياه، والهواء، والمغذيات، والطاقة، والتنوّع البيولوجي. ويمكن أن تتعزّز الاستدامة عبر إحلال المدخلات من فعل الإنسان محلّ مدخلات الموارد الطبيعية، ممّا يتيح استخدام قدر أقلّ من هذه الموارد الطبيعية لكمية أو لقيمة معيّنة من المخرجات. ونتيجة لذلك، يتحول الإنتاج الحيواني إلى عملية تستخدم المعارف بكثافة أكبر والموارد الطبيعية بكثافة أدنى.

15- ويشكّل تحويل المعارف إلى ممارسات تفضي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المبدأ الرئيسي الذي وُضع على أساسه جدول الأعمال العالمي. ويمكن تيسير هذه العملية من خلال تعزيز تدفق المعارف بين البلدان وأصحاب الشأن، إنما تعتمد إلى حدّ بعيد على مجموعة من الحوافز التي يتم على أساسها مكافأة رعاية المكاسب في الكفاءة والموارد، وإحباط الممارسات المسرفة.

[2] خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

16- ونظراً إلى أنه لم يتم التركيز على كفاءة الإنتاج الحيواني سوى في السنوات الأخيرة، فهي لا توصف على نحو جيدّ وما زالت غير معروفة. وهذا يحدّ من فهم الإمكانية الطويلة الأجل لخفض متطلّبات موارد القطاع من خلال تحسين الكفاءة. كما يقلّص من قدرتنا على تحديد مناطق جغرافية، ونظم إنتاج وإمداد، وخطوات في سلسلة التوريد التي تكمن فيها الطاقة الأكبر للتحسين. كذلك، هذا يعيق تصميم عمليات تحسين محدّدة، وتقييم التكاليف والمنافع الناجمة عن إدراجها. وفي هذا الصدد، من الضروري تحسين فهم عملية استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج الحيواني. وفي الوقت الحاضر، إن استخدام قياسات ومنهجيات مختلفة يعيق إقامة نقاشات مستنيرة حول الثروة الحيوانية واستخدام الموارد الطبيعية. وفي حين أن تحليل قياسات الإنتاجية أساسي لكي يكون الإنتاج الحيواني مربحاً، فإن المسائل المتصلة بالكفاءة لم تستحوذ الانتباه سوى في السنوات الأخيرة. واتفق أصحاب الشأن الذين شاركوا في المشاورات على أن *تطوير المؤشرات أو القياسات المقبولة على نطاق واسع* ("القياسات والمنهجيات") وذات الصلة بكفاءة استخدام الموارد، سوف يتيح إجراء عمليات تقييم، وتحليل، ومقارنة أكثر تماسكاً، بهدف توجيه النقاشات وعملية اتخاذ القرارات حول الطريقة الفضلى لتستهدف البحوث والتنمية مسألة كفاءة استخدام الموارد.

17- واتفق أصحاب الشأن على أن *عمليات تقييم مفصّلة لاستخدام الموارد من الصعيد العالمي إلى الصعيد المحلي*، مع مراعاة الأنواع، والسلع، وأنماط الإنتاج، والأخذ في الاعتبار مختلف ميزات البيئة الإنتاجية (الاقتصادية، والمناخية، والإيكولوجية)، لن تحسّن فهم المسائل المتصلة باستخدام الموارد فحسب، إنما تساعد أيضاً على تحديد نقاط دخول ملائمة لتحسين استخدام الموارد. كما أنها ستوجّه البحوث وعملية وضع نهج للإدارة واستخدام التكنولوجيا. والأهم أن هذا التقييم سوف يساعد على تحديد الأولويات واستهداف السياسات، والاستراتيجيات، والاستثمارات على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني.

18- ويصطدم حالياً التنفيذ السريع للتدابير الآيلة إلى تعزيز الكفاءة بقدرة بشرية غير كافية لمعالجة مسائل استخدام الموارد. ويمكن تفسير هذا الأمر في جزء منه باستحداث بعض الأدوات التحليلية المطبقة في نظم الثروة الحيوانية (مثل تحليل دورة الحياة)، وبأنه بدأ التركيز على المسائل المتصلة باستخدام موارد الثروة الحيوانية في الآونة الأخيرة فقط. وبالتالي، من الضروري تعزيز القدرات لتوليد معارف ملائمة بشأن مسائل استخدام موارد الثروة الحيوانية، ولفهم الطرق التي يمكن أن توضع من خلالها حلول تكنولوجية وسياساتية، وأن تُكيَّف مع الظروف المحلية. لذا، اتفق أصحاب الشأن على أن *بناء القدرات ضروري للتنمية التكنولوجية، والمؤسساتية، والسياساتية* دعماً لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وأنه يجب أن يتمّ بناء القدرات هذا على قاعدة واسعة، وعبر مجموعات أصحاب الشأن.

19- ويشير التحليل الأوّلي إلى الطاقة الكبيرة الكامنة في التكنولوجيا التقليدية المعزّزة للإنتاجية (من قبيل المورّثات، والتغذية، والصحة الحيوانية، وتربية الحيوانات وإدارتها) لتقليص متطلّبات الموارد حسب كل وحدة من المخرجات. كما أن التكنولوجيا المستهدفة بقدر أكبر، وتعزّز كفاءة الموارد قد تفضي إلى منافع اجتماعية واقتصادية ملحوظة. ولذا، اتّفق أصحاب الشأن على *التعاون في تبادل التكنولوجيا*، وإيجاد الظروف التي تسرّع عملية وضع ممارسات معزّزة للكفاءة واستخدامها. كذلك، اتّفق أصحاب الشأن على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد تشكّل آلية ملائمة

على نحو خاص لتسهيل تبادل التكنولوجيا، وهم يعتزمون إنشاء هذه الشراكات وتطويرها، مع إيلاء عناية خاصة لسدّ الفجوات التي تمّ تحديدها على صعيد الكفاءة.

20- وإن تحويل الخدمات البيئية إلى أموال نقدية على نحو متزايد، والموجب المتنامي لخفض التلوّث يشكّلان عاملين آخرين ظهرا مؤخراً "لتغيير اللعبة"، ويتيحان إمكانيات جديدة. كما أن عدداً من أدوات السياسات الجديدة، بما فيها تمويل الكربون ومخططات السداد لخدمات بيئية أخرى، والسياسات المكانية وسياسات ترسيم المناطق، قد تغيّر على نحو ملحوظ مجموعة من الحوافز في نظم مختلفة للإنتاج الحيواني، وتوفّر مسارات لتحقيق نمو مستدام في هذا القطاع. وينبغي اختبار المنهجيات والنهج لتوفير "دليل على مفهوم" النهج التي يمكن توسيع نطاقها. واتفق أصحاب الشأن على نهج رائدة مستحدثة، مصمَّمة لمواجهة تحديات وفرص جديدة يطرحها الابتكار التكنولوجي، والمؤسساتي، والسياساتي. واتفق أصحاب الشأن أيضاً على أن نشاطات الاستثمار التي تقوم بها مؤسسات تمويل متعدّدة الأطراف، من قبيل البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، ومرفق البيئة العالمية، قد تستفيد من إدراج اعتبارات متصلة بكفاءة الموارد في تنمية قطاع الثروة الحيوانية.

21- واتفق أصحاب الشأن على أن زيادة تدفق المعلومات وتسريعه عبر البلدان، وعبر مجموعات أصحاب الشأن، قد تمكّن التعليم وتُغيّر الممارسات، وقد تساعد على اتخاذ قرارات أكثر استنارة، وتشكّل قاعدة لإقامة حوار بنّاء واتخاذ إجراءات منسّقة. وهذا سوف يشمل أيضاً الدعوة إلى سياسات وممارسات مستدامة في مجال الثروة الحيوانية، والإرشاد. ومن المقترَح أن تُربَط المعلومات ذات الصلة والاتصالات ببعضها في محور المعرفة.

22- وكما تمّت الإشارة إليه أعلاه، يهتم جدول الأعمال بتوجيه المعرفة إلى مناطق مستهدفة، وبتعديل مجموعات الحوافز بما يتيح تغيير الممارسات. وهذا التغيير في الممارسات ضروري لتسريع عجلة النمو المستدام في قطاع الثروة الحيوانية. ومن خلال اتباع هذا الاتجاه في التغيير، سوف تُتّخذ إجراءات جماعية ومستقلة على السواء، وسوف يحشد أصحاب الشأن نقاط قوتهم النسبية. وتشمل الإجراءات الجماعية:

(أ) وضع قياسات مقبولة على نطاق واسع ("القياسات") لكفاءة استخدام الموارد والمنهجيات المساندة؛
(ب) عمليات تقييم محلية وعالمية لاستخدام الموارد، ودراسات إستشرافية؛
(ج) دعم بناء القدرات للتنمية التكنولوجية، والمؤسساتية، والسياساتية؛
(د) دعم تبادل التكنولوجيا، عبر اللجوء إلى شراكات بين القطاعين العام والخاص؛
(هـ) تطبيق نهج جديدة من أجل توفير "دليل للمفهوم"، ودعم الاستثمارات؛
(و) تقاسم المعلومات، والتواصل الواسع النطاق بين أصحاب الشأن، والإرشاد.

23- وعلى الرغم من التنوّع الكبير في التصوّرات والأدوار، يتمثّل العامل الذي يوحّد البلدان وأصحاب الشأن في القطاع في الطبيعة العالمية المتنامية للأسواق وسلاسل القيمة مع التوحيد المتلازم لمعايير القطاع، ونظم إصدار الشهادات.

ولذا، لا يمكن مواجهة التحدي الذي تطرحه تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانات، في ظلّ الندرة المحلية والعالمية، على نحو فعال سوى من خلال عمل منسَّق من جانب أصحاب الشأن ذوي الصلة.

24- واتفق أصحاب الشأن على أن الميزة النسبية في جدول الأعمال العالمي تكمن في تعزيز الشراكة، والتفاعل، والحوار، والتعليم بين مختلف الفاعلين بما يحفّز تدفقات المعرفة، والإجراءات التي تحصد توافقاً للآراء لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، بالتركيز على جميع سلاسل قيمة المنتجات الحيوانية ذات الصلة. وهم يفهمون الطاقة الكامنة في العمل المتّسق الذي يسهّله جدول الأعمال العالمي، لتفادي ازدواجية الجهود، وتأمين التماسك على صعيد الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة، ورفع مستوى الوعي إزاء وضع جدول أعمال متصل بالبحث والتنمية. وأشار أصحاب الشأن إلى أن العمل على النظم الغذائية المستدامة والصحية قد يشكل نقطة دخول إضافية باتجاه تحقيق الاستدامة الاجمالية في النظام الزراعي والغذائي. كذلك، أشار أصحاب الشأن إلى جهود وطنية ودولية أخرى لمعالجة المسائل المتصلة بالاستدامة في قطاع الثروة الحيوانية، من قبيل التحالف العالمي للبحوث حول غازات الاحتباس الحراري الزراعي، والعمل الذي تقوم به المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛ ويُقتَرَح أن ينظر جدول الأعمال العالمي في الاستفادة من أوجه التكامل مع هذه الجهود.